

## أنطوان شلحت \*

### إسرائيل تنتظر ترامب وهي في ذروة توحيشها!

لم تُخفِ إسرائيل الرسمية فرحتها العارمة بفوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦، ولمّحت إلى أن أحد أسباب هذه الفرحة يعود إلى تواتر "الأزمات" مع الإدارة الأميركية الحالية على مدار أعوام ولايتها الثمانية، وخصوصاً فيما يتعلق بسياستها الخارجية عامة، وإزاء منطقة الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي خاصة. غير أن ما يستتبع هذه الفرحة من توقعات بشأن تلك السياسة و"مبادئها" لا يزال في نطاق الرغبات المعلنة أو المكبوتة، والتي لا يمكن التكهّن بمدى احتمال تجسيدها على أرض الواقع قبل تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة مهمات منصبها في كانون الثاني / يناير المقبل.

في هذه الأثناء تواصل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية - الحريدية تماهيتها مع صراع ضارٍ يخوضه اليمين المتطرف والمستوطنون ضد إخلاء بؤرة استيطانية ("عمونه") أقيمت على أراضٍ فلسطينية خاصة بالقرب من مدينة رام الله، وتُعتبر حتى في القاموس الإسرائيلي "غير قانونية"، إذ أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قراراً يقضي بإخلائها قبل نهاية سنة ٢٠١٦.

وتكمن أهمية الصراع بشأن هذه البؤرة في أنه يأتي ضمن استراتيجية تهدف إلى تجذير مشروع المستعمرات في الضفة الغربية في العلن، بحيث يتحول إخلاء "عمونه" إلى "تنازل" يقدمه المستوطنون لمصلحة تجذير الاستيطان من ناحية، ومن ناحية أخرى بلورة وعي إسرائيلي جمعي يستصعب ويجعل من المستحيل إخلاء مستعمرات في إطار أي حل دائم، وهو مكمل للوعي الذي بلوره المستوطنون بعد إخلاء المستعمرات في قطاع غزة في إطار خطة الانفصال (٢٠٠٥).

وتجدر الإشارة إلى أن تجذير مشروع المستعمرات في الضفة جارٍ على قدم وساق على صعيد الإجراءات الميدانية وغطاءاتها السياسية والقانونية التي تكشفها باستمرار تقارير دورية تصدر عن هيئات تُعنى بحقوق الإنسان، والتي سنتطرق إلى آخر ما تناولته في سياق هذه المتابعة.

### اليمين الإسرائيلي وترامب

اعتبرت أغلبية رداً الفعل الصادرة عن اليمين الحاكم في إسرائيل، انتخاب ترامب رئيساً للولايات

\* كاتب وباحث فلسطيني.

المتحدة بمثابة "فرصة تاريخية"، ويمكننا إجمال الأسباب التي تقف وراء اعتبار كهذا فيما يلي: أولاً، التطلع إلى إحداث قطيعة مع فترة ولاية باراك أوباما في رئاسة الولايات المتحدة. وتشير جلّ التحليلات التي تناولت هذه المسألة إلى أن هذا اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو رأى أن إدارة أوباما معادية للمصالح الإسرائيلية عامة، وأساساً فيما يتعلق بموضوع الاتفاق النووي مع إيران، ومعادية لمصالح اليمين خاصة، ولا سيما في موضوع البناء في المستعمرات، ومعادية أيضاً في كل ما يتعلق بفكرة "الإرهاب الإسلامي"، وهذه مسألة ركّز عليها اليمين ونتنياهو في الأعوام الأخيرة في نقده لأوباما نظراً إلى أن الأخير رفض إطلاق هذه الصفة على العمليات الإرهابية في أوروبا وأميركا. بناء على ذلك، فإن أكثر ما ركز اليمين في إسرائيل عليه بعد ظهور نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية، هو أن انتصار ترامب يُعدّ هزيمة لأوباما وإرثه، ومن شأنه أن يعود بالنفع على إسرائيل.

ثانياً، قرأ اليمين الإسرائيلي فوز ترامب على أنه امتداد لصعود اليمين في العالم أجمع من جهة، وتشديد على صدقية توجهات اليمين في القضايا الاقتصادية والسياسية والقيمية من جهة أخرى. وفي ضوء هذا، اعتبر أنه فوز جاء لمصلحة أيديولوجيا اليمين، ولا سيما أن الطاقم المحيط بترامب يُعتبر من المؤيدين لإسرائيل. وأكد نتنياهو نفسه أن ترامب "صديق حقيقي لإسرائيل"، وفي المحادثة الهاتفية التي أجراها مع ترامب عقب فوزه، أعاد هذا الأخير خلال المحادثة وعده بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، كما دعا نتنياهو إلى اجتماع في البيت الأبيض فور تسلمه المنصب. وقام نتنياهو بنشر مقطع فيديو في صفحته في موقع "فايس بوك"، يظهر فيه ترامب وهو يعلن تأييده لنتنياهو خلال انتخابات ٢٠١٣، مشيراً إلى أن نتنياهو "شخصية محترمة على المستوى العالمي"، والجميع مبهور بالنجاح الإسرائيلي.

وفي وثيقة أعدّها مستشارا ترامب ديفيد فريدمان ودوف غرينبلات بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وقدمها إليه خلال الانتخابات، أُشير إلى أن ترامب يريد الحفاظ على مصالح إسرائيل. وأكد دوري غولد الذي شغل منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن توجهات الرئيس الجديد بالنسبة إلى إيران مختلفة عن إدارة أوباما، ذلك بأن الوثيقة المذكورة تشير، في رأي غولد، إلى أن إيران تنتهك الاتفاقية الموقعة معها. وفيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، أشار غولد إلى أن الوثيقة تتحدث عن حدود إسرائيل آمنة وقابلة للدفاع في أي تسوية، وهذا في اعتقاده تراجع عن فكرة الانسحاب إلى خطوط ١٩٦٧ ("إسرائيل هيوم"، ١٠/١١/٢٠١٦). وفور انتخابه صرّح ترامب بأنه سيعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال صفقة بين الطرفين، وشدد على كونه رجل أعمال يؤمن بالصفقات، وأنه قادر على الوصول إلى صفقة "من أجل الإنسانية"، على حد تعبيره ("هآرتس"، ١٣/١١/٢٠١٦). وفي السياق ذاته جاء تصريح وزير التربية والتعليم ورئيس "البيت اليهودي" نفتالي بينت في اليوم التالي للانتخابات الأميركية، أكد فيه أن فوز ترامب فرصة لإسرائيل، وأن عهد الدولة الفلسطينية انتهى. وقال بينت: "إن انتصار ترامب هو فرصة رائعة لإسرائيل من أجل الإعلان فوراً عن تراجعها عن فكرة إقامة فلسطين في قلب البلد، التي هي مسّ مباشر بأمنها وصدق طريقها" (نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٠/١١/٢٠١٦). وكان بينت التقى مستشاري ترامب في نيويورك، وطالبهم بعدم تبني حل الدولتين، وإنما إعطاء أوتونوميا [حكم ذاتي] للفلسطينيين وضّمّ مناطق إلى إسرائيل، على أن يكون ضم مستعمرة "معاليه أوديم" خطوة أولى في هذا الإطار. وأضاف بينت أن البرنامج السياسي للرئيس الأميركي المنتخب يعارض إقامة دولة فلسطينية، وهذا يجب أن يكون برنامج الحكومة

الإسرائيلية أيضاً. وقال ديفيد فريدمان مستشار الرئيس الأميركي المنتخب إن ترامب عاقد العزم على الوفاء بتعهداته الخاصة لإسرائيل، ولا سيما نقل مقر السفارة الأميركية إلى القدس. وأكد أن مستوى التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل سيكون أوثق وأقوى من أي وقت مضى. ورجح فريدمان أن يزول كليا التوتر الذي ساد علاقات رئيس الحكومة نتنياهو مع الرئيس الأميركي المنتهية ولايته أوباما. كما أشارت وزيرة العدل أيليت شاكيد ("البيت اليهودي") إلى أن انتخاب ترامب فرصة لنقل السفارة الأميركية إلى القدس كرمز للعلاقة القوية بين الدولتين.

وفي رسالة من ترامب إلى إسرائيل وجَّهها عبر صحيفة "يسرائيل هيوم" اليمينية التي احتفلت بفوزه، قال الرئيس الأميركي المنتخب: "أنا أحب وأحترم إسرائيل ومواطنيها، فإسرائيل والولايات المتحدة تشتركان في كثير من القيم المشتركة مثل حرية التعبير، وحرية العبادة، وأهمية خلق فرص لجميع المواطنين لتحقيق أحلامهم. أعرف تماما أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والمدافعة الوحيدة عن حقوق الإنسان، وتشكل نورا من الأمل لكثير من الناس. أعتقد أن إدارتي تستطيع أن تؤدي دوراً مهماً في مساعدة الأطراف للوصول إلى سلام عادل ودائم، والذي يجب أن يكون عبر مفاوضات بين الأطراف، ولا يُفرض عليهم من الآخرين، وإسرائيل والشعب اليهودي يستحقان ذلك" ("يسرائيل هيوم"، ١١/١١/٢٠١٦).

وإلى أن تنجلي ماهية سياسة إدارة ترامب حيال الشرق الأوسط، فإن الناطقين بلسان اليمين في إسرائيل يبتون توقعين يؤكدان أنهما بمثابة "بُشرى" ينطوي عليها فوز ترامب: الأول، أن ترامب قد لا يغير موقف الولايات المتحدة الرسمي من المستعمرات، لكنه لن يعارض كل بناء لعشرات الوحدات السكنية في المستعمرات في كل مكان في الضفة الغربية والقدس، وهو أمر كانت تفعله إدارة أوباما.

الثاني، أن اختبار ترامب الأول هو ما إذا كان سيحترم الاتفاق بين الرئيس جورج بوش الثاني وأريئيل شارون بشأن كتل المستعمرات الكبرى، وهو اتفاق تجاهله أوباما، على حد تعبير زلمان شوفال الذي شغل في الماضي منصب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ١٠/١١/٢٠١٦)، فنحن، في رأي شوفال، "لا نعرف الكثير عن سياسة ترامب الخارجية".

وهذا ما أكدته أيضاً شعبة الاستخبارات في وزارة الخارجية الإسرائيلية التي أصدرت وثيقة وزعتها على سفاراتها في العالم، ونشرتها صحيفة "هآرتس"، وفيها تؤكد أن التصريحات التي أطلقها ترامب خلال الحملة الانتخابية بشأن المنطقة وإسرائيل لا تعبر عن سياسة واضحة ومنهجية. ومما جاء في الوثيقة: "في مجال السياسة الخارجية، فإن ترامب لا يرى في الشرق الأوسط استثماراً صحيحاً ومقبولاً، وسيعمل على تقليص التدخل الأميركي في المنطقة، هذا إلى جانب التزامه في الحرب على داعش وفي المعارك على مدينتي الموصل في العراق والرقعة في سورية، والتي ستؤديها إدارته أيضاً." وأشارت الوثيقة أيضاً إلى "أن العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين لا تقف في رأس سلم أولويات إدارة ترامب، ومن المتوقع ألا يتأثر هذا الموضوع بالتطورات التي قد تحدث على الأرض. وتصريحات ترامب لا تعبر بالضرورة عن سياسة منظمة في هذا الموضوع، فمن جهة أبدى تأييداً للمستوطنات ونقل السفارة الولايات المتحدة إلى القدس، لكنه في تصريحات أخرى قال أنه يريد أن يكون محايداً، وإن على الطرفين التوصل إلى صفقة بينهما" ("هآرتس"، ١١/١١/٢٠١٦).

## بؤرة "عمونه"؛ قصة مشروع المستعمرات

أقيمت بؤرة "عمونه" الاستيطانية في سنة ١٩٩٧ على أراضٍ فلسطينية خاصة، إلى جانب مستعمرة "عوفرا"، وادعى المستوطنون في سنة ١٩٩٨ أن لديهم وثائق شراء لهذه الأراضى، لكنهم لم يعرضوها قط، وقد اعترفت الدولة أمام المحكمة العليا بأن الأرض التي أقيمت عليها هي أراضٍ خاصة، وأن الوثائق التي عرضها المستوطنون لاحقاً كانت مزيفة. ولجأ المستوطنون إلى استعمال هذا الأسلوب في بؤر استيطانية أخرى شبيهة، لكنهم على الرغم من هذه السلوكيات كلها ذات الطابع الإجرامي الجنائي، فضلاً عن الكولونيالي الاستيطاني، يحظون بدعم حكومي، فضلاً عن غياب الإجراءات القانونية ضدهم.

في سنة ٢٠١٣ قررت المحكمة الإسرائيلية العليا إخلاء المستعمرة في تموز / يوليو من السنة نفسها، إلا إن الدولة، معتمدة على الوثائق المزيفة التي عرضها المستوطنون، طالبت المحكمة بتأجيل إخلاء المستعمرة لأن وثائق جديدة ظهرت تثبت ملكية المستوطنين وشراءهم قطع الأرض في الأراضى المذكورة. وفي مرات أخرى ادعت الدولة أنها لم تفهم قرار المحكمة العليا، فقد زعمت أنها فهمت أنه يجب إخلاء بيت واحد وليس البؤرة الاستيطانية كلها، الأمر الذي حدا بالمحكمة العليا إلى توضيح موقفها مرة أخرى، بأن قرارها هو إخلاء البؤرة الاستيطانية كلها، وبذلك كسب المستوطنون والدولة وقتاً إضافياً لتجذير وجودهم. وفي كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ أُجّلت المحكمة العليا للمرة السابعة إخلاء البؤرة، وأمهلته الدولة عامين لإخلاء المستعمرة، كان من المفروض أن ينتهيا في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦.

ومع اقتراب موعد الهدم والدعوة إلى حل هذه القضية، والضغط الذي يمارسه المستوطنون على الحكومة، تحرك اليمين، ولا سيما في حزبي الليكود و"البيت اليهودي"، لإيجاد حل، واقترح أعضاء كنيست ووزراء الليكود فكرة "مشروع قانون التسوية / التبييض"، والذي يقضى بشرعنة المستعمرة تخطيطياً وتعويض أصحاب الأرض الفلسطينيين. ووصل الحال بأعضاء الليكود إلى إصدار بيان صحافي وقّعه ٢٥ عضو كنيست ووزيراً من الليكود، منهم رئيس الكنيست، يطالبون فيه الحكومة (أي يطالبون أنفسهم) بإقرار مشروع القانون، وذلك على الرغم من معارضة المستشار القانوني للحكومة له بسبب كونه غير دستوري، وإعلانه أنه لن يستطيع الدفاع عنه أمام المحكمة العليا.

وحتى موعد كتابة هذا التقرير (أوائل كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦)، أعلن أن الحكومة تفكر في إيجاد حل بديل للمستوطنين، وذلك بموازاة سن مشروع القانون المذكور بصيغة معدلة تهدف إلى مصادرة أراضٍ فلسطينية خاصة، وشرعنة بؤر استيطانية أخرى.

وهكذا تحولت بؤرة "عمونه" إلى رمز للمستوطنين، ويبدو أن حزب "البيت اليهودي" الذي يعرض نفسه على أنه يمثل مصالح المستوطنين، بات يدرك أن لا حل قضائياً لقضية البؤرة، لكنه يريد استغلالها لإيجاد حل استراتيجي لجميع البؤر الاستيطانية "غير القانونية"، وكذلك البيوت غير القانونية في المستعمرات "القانونية".

## شرعنة نهب الأرض - وقائع جديدة

نشرت منظمة "بيش دين" الحقوقية الإسرائيلية، في نهاية أيلول / سبتمبر الفائت، تقريراً جديداً

بعنوان "أساليب الاستيلاء على أراضٍ في الضفة الغربية"، عرضت فيه وحللت جملة من الطرق والأساليب التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للاستيلاء على أراضٍ فلسطينية في الضفة الغربية. كما يعرض التقرير الإجراءات القانونية المتنوعة التي اتخذها مواطنون فلسطينيون (بمساعدة وتمثيل "يش دين") ضد نهب أراضيهم، ونتائج تلك الإجراءات.

وجاء في التقرير: يشكل الصراع على الأرض والسيطرة عليها أحد الجوانب المركزية والأكثر أهمية في منظومة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويدور هذا الصراع، بصورة أساسية، في المناطق "ج" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ويتجسد، ضمن أشياء أخرى، في ازدهار المشروع الاستيطاني الذي أطلقته إسرائيل في هذه المناطق، فور احتلالها، وهذا، على الرغم من نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، والتي تحظر إقامة أي "بلدات" إسرائيلية (مستعمرات أو "بؤر") في الأراضي المحتلة. وتشير المعطيات الرسمية إلى أن في مختلف مناطق الضفة الغربية اليوم ٢٤ سلطة محلية، أكانت "مجالس محلية" أو "مجالس إقليمية"، مسؤولة عن ١٢٦ مستعمرة.

وجاء في تقرير آخر لـ "بيتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) صدر في مطلع كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦، أن إسرائيل تقوم بتحويل مجمل الفضاء القروي الفلسطيني في الضفة الغربية إلى شطايا. وقدم التقرير حكاية هذا التحطيم عبر التركيز على مثال عيني واحد: المسار الذي اجتازته ثلاث قرى فلسطينية في محافظة نابلس - عزموط ودير الحطب وسالم - منذ أن أقامت إسرائيل مستعمرة "ألون موريه" على أراضيها في سنة ١٩٨٠. وبين أن هذه القرى هي فقط مثال لمسار أوسع تجتازه الضفة الغربية، وحكايتها تمثل حكاية مئات البلدات الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية، والتي أقيمت على أراضيها مستعمرات إسرائيلية.

وقال: هذه القرى الثلاث في محافظة نابلس، وعلى غرار بلدات فلسطينية كثيرة أخرى، تطورت على مر مئات السنين ارتباطاً بالخصائص الجغرافية للمنطقة. فمن خلال الاعتماد على الأراضي الزراعية ومناطق الرعي وموارد المياه الطبيعية، نشأ في هذه القرى نسيج من اقتصاد محلي وتراث حضاري يربطان بين السكان والبيئة المحيطة بهم. وقد استخدمت إسرائيل على مر الأعوام سلسلة من الوسائل، الرسمية وغير الرسمية، لقطع الصلة بين القرويين وأراضيهم، ثم نقلها إلى يد المستوطنين. وكانت الحلقة الأولى في هذه السلسلة إنشاء مستعمرة "ألون موريه" في سنة ١٩٨٠ على مساحة ١٢٧٨ دونماً من أراضي القرى الثلاث. والطفلة التالية كانت في سنة ١٩٩٥، بعد توقيع اتفاق أوسلو ٢، إذ جرى توزيع أراضي قرى عزموط ودير الحطب وسالم على المنطقتين "ب" و"ج"، بحيث صُنفت المساحة المبنية في ذلك الوقت ضمن المنطقة "ب"، بينما صُنفت معظم احتياطي الأرض اللازم لتطوير القرى، أي أراضيها الزراعية والمراعي، ضمن المنطقة "ج" التي بقيت تحت السيطرة التامة لإسرائيل. ويكاد كل استخدام من طرف سكان القرى لأراضيهم، وهو أساساً لأغراض التطوير والبناء، يحتاج إلى مصادقة إسرائيلية، وهذه من شبه المستحيل الحصول عليها. وهكذا، وضعت بنية تحتية إدارية لفصل الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية ومناطق الرعي التابعة للقرى الفلسطينية عن المساحات المبنية في القرى نفسها، كما أن كل قيد من القيود التي فرضتها الدولة على سكان القرى الفلسطينية، أتاح في الواقع للمستوطنين الغزو والتوسع. وتحت غطاء الفصل الذي فرضته إسرائيل بين السكان الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية ومراعيهم، يبني المستوطنون منازل في المنطقة، ويقيمون بؤراً استيطانية، فيشقون الطرق، ويزرعون الحقول، ويغرسون الكروم، ويرعون قطعان الأغنام، ويستولون على موارد المياه الطبيعية. وهذه الأفعال كلها ترافقها اعتداءات جسدية

يمارسها المستوطنون يومياً ضد سكان القرى الفلسطينية من دون رقيب أو حسيب. ويكشف التقرير سياسة طويلة الأمد وواسعة النطاق تتبّعها إسرائيل في أنحاء الضفة الغربية منذ ما يقارب الخمسين عاماً، ويصل إلى استنتاج فحواه أن إسرائيل تتستر بـ "الاحتلال العسكري الموقت" لتتصرف في المنطقة المحتلة كما لو أنها أرضها، فتنهب الأراضي، وتستغل الموارد الطبيعية لحاجاتها، وتقيم المستعمرات الدائمة.

وثمة استنتاج آخر ليس أقل أهمية: منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ اعتمدت إسرائيل في أرجاء الضفة الغربية، وعلى نحو منهجي، سياسة مسار مزدوج ومتلازم لحركة مجموعتين: من جهة أولى، دخول إسرائيليّين / مستوطنين والتوسع في مزيد من الأراضي المنهوبة، ومن جهة ثانية، التضييق على السكان الفلسطينيين ودحرهم إلى المعازل؛ ولأجل تحقيق هذه الغاية تعمل جميع أجهزة التشريع والقضاء والتخطيط والمالية والأمن.

هذه هي إسرائيل في ذروة توخّشها، تنتظر ترامب وتتطلع إلى أن تتوحش أكثر فأكثر حيال الفلسطينيين وأرضهم وحقوقهم. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## بين منشية يافا وجبل الخليل يوميات محمد عبد الهادي الشروف (١٩٤٣ - ١٩٦٢)

إعداد وتحرير: أليكس ويندر  
تقديم: سليم تماري

٣٥٢ صفحة ١٢ دولاراً